م0610-01/09(12/23)/07- ص(10751)

الأمانة العامة
قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

بيان عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء (ARCP)
بشأن المنتدى العالمي الثاني للاجئين
جنيف، ديسمبر/ كانون أول 2023

في إطار التحضير للمشاركة العربية الفعالة في المنتدى العالمي الثاني للاجئين (GRF) الذي يعقد في جنيف خلال الأسبوع الثاني في ديسمبر/ كانون الأول عام 2023، قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بتخصيص جلسة خلال الاجتماع التاسع لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء ARCP الذي عقد بمقر الأمانة العامة يومي 29 و30 مايو/ أيار 2023، لمناقشة عملية متابعة واستعراض الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين على المستوى العالمي والإقليمي، وذلك بمشاركة ممثلي الدول العربية الأعضاء والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. حيث تم تهنئة المملكة الأردنية الهاشمية على دورها كمنظم مشارك للدورة الثانية من المنتدى، متمنيين لها التوفيق والنجاح ومؤكدين على دعمها وعلى حرص الدول العربية على المشاركة الفعالة في أعمال المنتدى القادم.

وأكد المشاركون في الاجتماع على النقاط التالية:

- الإشارة إلى التحديات الخاصة التي تواجه المنطقة العربية بعد ما يزيد عن عِقد من الأزمات المتتابعة والتي تزايدت منذ عام 2011 ومازالت تحدث، والتي نتج عنها خروج تدفقات كبيرة من اللاجئين والنازحين المقيمين في المنطقة التي تستضيف ما يقرب من نصف إجمالي اللاجئين على مستوى العالم، مما ألقي بضغوط وأعباء مضاعفة على كاهل النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والأمنية في هذه الدول.
- التأكيد على ضرورة مراعاة خصوصية اللاجئين الفلسطينيين الذين يعدون أقدم مجموعة من اللاجئين على مستوى العالم منذ عام 1948، والذين تعرضوا لأكثر من عملية تهجير قسري نتيجة للأحداث التي تعاقبت على المنطقة العربية، والتأكيد على حقهم في العودة إلى وطنهم والتعويض بموجب القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لسنة 1948، وكذلك على التفويض الأممي الممنوح لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) بموجب قرار إنشائها الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 لعام 1949، والتأكيد على تحميل إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) المسئولية القانونية والسياسية والأخلاقية عن نشوء واستمرار مشكلة

اللاجئين الفلسطينيين وعلى رفض التحرك من أي طرف لإسقاط حق العودة ورفض محاولات التوطين أو تصفية وكالة الأونروا أو ما يسمى بإعادة تعريف الوضع القانوني للاجئ الفلسطيني. ودعوة المجتمع الدولي لمواصلة تقديم الدعم اللازم للأونروا بما يمكنها من مواصلة القيام بتحمل مسئولياتها الكاملة تجاههم وتفادي انهيار خدماتها.

- الترحيب بالقرارين الصادرين عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بتاريخ 2023/5/19 وعلى المستوى الوزاري بتاريخ 2023/5/7 بشأن تطورات الوضع في سوريا، وبالبيانات العربية الصادرة عن اجتماع جدة بشأن سوريا بتاريخ 2023/4/14، واجتماع عمان بشأن سوريا بتاريخ 2023/5/1، والحرص على إطلاق دور عربي قيادي في جهود حل الأزمة السورية يعالج تبعاتها على سوريا وشعبها، وانعكاساتها على دول الجوار والمنطقة والعالم، ومنها عبء اللجوء، والتطلع إلى إنهاء معاناة اللاجئين السوريين الممتدة على مدار السنوات الماضية في أقرب وقت.
- التحذير من التبعات الإنسانية للأزمة في السودان وتدفقات النازحين واللاجئين الناتجة عنها، ونزوح اللاجئين الذين يستضيفهم السودان إلى دول أخرى مجاورة. والإشارة إلى توقع استمرار هذه التحركات في الزيادة في حال مواصلة القتال، خاصةً وأن السودان يعد من البلدان العربية الثلاثة الأولى المستضيفة والمصدرة للاجئين. والإشارة في هذا الإطار إلى القرار الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8915 بتاريخ 2023/5/7 بشأن تطورات الوضع في جمهورية السودان، والمتضمن النص على التنسيق مع الأمانة العامة والمنظمات والهيئات الإغاثية الدولية والأممية لتوفير الدعم الإنساني والطبي العاجل للمواطنين والنازحين داخل السودان، عبر السلطات المعنية، وكذلك للباحثين عن ملاذ آمن بدول الجوار التي تستقبل لاجئين لمساعدتها على تحمل الأعباء المتزايدة، فضلاً عن حث الدول المانحة عربياً ودولياً على تقديم المساعدات الإنسانية للشعب السوداني.
- التأكيد على ضرورة العمل على تنفيذ أهداف الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، خاصةً الهدف الأول "تخفيف الضغط عن البلدان المضيفة"، وبصفة خاصة الجمهورية اللبنانية التي يعد أكثر من ثلث سكانها من اللاجئين والنازحين في ظل وجود أزمة اقتصادية ومالية من أشد الأزمات العالمية حدة، والمملكة الأردنية الهاشمية التي تعد أكبر دولة مستضيفة للاجئين نسبة إلى عدد السكان وثاني دولة من حيث استضافة اللاجئين السوريين، وجمهورية مصر العربية التي تستضيف 9 مليون مهاجر ولاجئ على أرضها. وكذلك الهدف الرابع "دعم تهيئة الأوضاع في البلدان الأصلية بما يكفل عودة اللاجئين إليها بأمان وكرامة"، وتفعيل مبادئ تقاسم الأعباء والمسؤوليات لتحسين حماية ومساعدة اللاجئين ودعم البلدان والمجتمعات المضيفة.
- ضرورة معالجة الأسباب الجذرية التي أدت إلى اللجوء والنزوح، ومضاعفة الجهود الدولية الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.
- لفت النظر إلى أن حالات الطوارئ المفاجئة التي تؤثر على النازحين واللاجئين، مثل الزلزال الذي حدث في سوريا وتركيا في فبراير/ شباط 2023، قد تحتاج إلى مبادرات واستجابات سريعة وآنية ومناسبة للأزمة، وليس بالضرورة أن ينطبق عليها التعهدات السابقة أو المبادرات القائمة.

- الإشارة إلى التأثير السلبي للحرب الروسية الأوكرانية على الأوضاع الاقتصادية وتداعيات ذلك على اللاجئين والنازحين في المنطقة العربية، وضرورة ألا تؤثر هذه الأزمة على التمويل الموجه لدعم الدول العربية المستضيفة للاجئين والنازحين.
- العمل على تعزيز التضافر بين التدخلات الإنسانية والإنمائية، ووضع أساليب مبتكرة لتمويل احتياجات النازحين واللاجئين ودعم صمود المجتمعات المستضيفة لهم.
- الحرص على البناء على التعهدات والمبادرات التي قامت بها الدول العربية منذ المنتدى العالمي الأول للاجئين عام 2019، والقيام بعرض الأوضاع على الأرض والإعلان عن تعهدات جديدة وتبادل الممارسات الجيدة، لتشجيع المزيد من تقاسم الأعباء والمسؤوليات وتقييم التحديات والفرص.
- قيام الدول باستعراض جهودها لتنفيذ الاتفاق العالمي والتعهدات والمساهمات التي قامت أو تعتزم القيام بها خلال المنتدى العالمي الثاني للاجئين. والتنويه بجهود الدول العربية الواردة في لوحة التعهدات والمساهمات على موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وخاصةً المملكة المغربية ودولة الكويت في الوفاء بتعهداتها المرتبطة بتنفيذ الاتفاق العالمي للاجئين، مع دعوة باقي الدول إلى الإسراع في استكمال إجراءات تنفيذ تعهداتها.
- الإعراب عن الارتياح بإعلان منظمة الصحة العالمية أخيراً انتهاء كوفيد-19 كحالة طوارئ صحية عالمية، والإشادة بالجهود التي قامت بها الدول العربية الأعضاء لتوفير خدمات الرعاية الطبية واللقاحات الخاصة بالفيروس للنازحين واللاجئين جنباً إلى جنب مع مواطنيها وإدراجهم ضمن الفئات الأولى بالرعاية، وذلك اتساقاً مع التزاماتها بالمواثيق والاتفاقيات الدولية والخطط العالمية، وخصوصاً خطة التنمية المستدامة 2030 التي تدور حول أهمية ألا يتخلف أحد عن الركب.
- تثمين دور عملية التشاور العربية في رفع وعي الدول الأعضاء واطلاعها بصورة مستمرة على المستجدات بشأن الاتفاق العالمي للاجئين ومتابعة تنفيذه على المستوى الإقليمي والدولي، ومناقشة الموضوع بصورة مستمرة خلال الاجتماعات العادية لعملية التشاور، بالإضافة إلى حرصها على المشاركة الفعالة في جميع المحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة بالموضوع.
- قيام الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بصفتها الأمانة الفنية لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء بمواصلة جهودها لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، من خلال التنسيق مع الدول الأعضاء وتعزيز الحوار بينها وتبادل التجارب والخبرات وتقديم الدعم الفني اللازم لها لتمكينها من متابعة التعهدات القديمة ووضع تعهدات جديدة، والتحضير للمشاركة العربية الفعالة في المنتدى العالمي للاجئين واجتماعات المسئولين رفيعي المستوى، وذلك بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.